تطور الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الخمس الماضية

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تقارير معلوماتية

www.idsc.gov.eg

تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء

١ شارع مجلس الشعب - القصر العينى - القاهرة - ص.ب (١٩١ مجلس الشعب) - رقم بريدى ١١٥٨٢ ت : ٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢) فاكس: ٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)
خدمة الإنترنت المجانى: ٠٧٧٧٣٠٤٠

السنة الأولى
العدد [٧]
يوليو ٢٠٠٧

هيئة التحرير

أ.د. ماجد عثمان
رئيس المركز

أ.د. حسين عبد العزيز
مستشار بالمركز

أ. محمد رمضان
المدير التنفيذى للمركز

إشراف

د. رشا مصطفى عوض
المدير التنفيذى للمركز

أ. شيرين جمال الدين
نائب مدير المكتب الفنى

فريق العمل البحثى

أ. أحمد محمود بدوى
أ. لبنى محمد منير
أ. أمنية جابر محمد

تقارير معلوماتية

يتعرض المجتمع المصرى للعديد من المتغيرات على الساحتين المحلية والدولية فى مختلف المجالات، لذا يقوم المركز بإعداد وإصدار سلسلة من التقارير المعلوماتية الدورية تتناول إحدى القضايا الهامة، من خلال رصد وتحليل البيانات المتعلقة بالقضية.

نأمل أن تسهم هذه السلسلة من التقارير فى عرض صورة متكاملة عن القضية محل الدراسة أمام صانع القرار والمجتمع، مما يساعد فى إثراء صياغة السياسات العامة وإضافة قدراً أكبر من الموضوعية عند مناقشة القضايا العامة فى إطار من المصداقية والشفافية.

السنة الاولى
العدد [٧]
يوليو ٢٠٠٧

المحتويات

مُقدِّمة ٢

حقائق هامة ٣

القسم الأول: تطوُّر الناتج المحلِّى الإجمالى..... ٤

القسم الثانى: تطوُّر أداء الناتج المحلِّى الإجمالى على مستوى القطاعات ٨

القسم الثالث: العلاقة بين توليد الناتج والاستثمارات قطاعياً.....١١

الملحق ١٤

مُقدِّمـــــة

يُعدُّ الناتج المحلِّى الاجمالى أحد أهم المؤشِّرات الاقتصادية التى تعكس أداء الاقتصاد القومى، حيث يعبر معدَّل نموه عن مستوى النمو الاقتصادى المتحقَّق خلال فترة زمنية معينة داخل اقتصاد الدولة، وهو ما يشير إلى أهمية دراسته كأحد المؤشِّرات التى تعكس الوضع الحالى للاقتصاد المصرى، خاصةً فى ظل التغييرات العديدة التى قامت بها الحكومة فى الآونة الأخيرة، والتى كان لها تأثيرات متعددة على الوضع الاقتصادى.

وتتيح دراسة هذا المؤشِّر ، وكذا دراسة مساهمة القطاعات المختلفة فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى، إمكانية تحديد المحرك الرئيسى لنمو الاقتصاد المصرى، والتعرف على أهم القطاعات تأثيراً على الناتج المحلِّى الإجمالى باعتبارها القطاعات الرائدة والرئيسية، مما يساهم فى معرفة أساس النمو المتحقَّق ومدى اعتماده على قطاعات انتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

ويعرض هذا التقرير تطور الناتج المحلَّى الإجمالى خلال الخمس سنوات الماضية، وفقاً للتقسيم الحديث للقطاعات الذى تتبناه وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، والذى يقوم على عرض متطور لبيانات الناتج قطاعياً يتفق مع توجهات صندوق النقد الدولى منذ العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣. هذا بالإضافة إلى استعراض تطور دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى، من خلال تحديد مساهمته فى الناتج المحلِّى الإجمالى، وكذا بيان تطور مساهمة مصادر النمو الرئيسية فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى، وتحديد طبيعة العلاقة بين توليد الناتج المحلِّى والاستثمارات بالنسبة لمختلف القطاعات، وذلك من خلال ثلاثة أقسام هى، أولاً: تطور الناتج المحلِّى الإجمالى، وثانياً: تطور أداء الناتج المحلِّى الإجمالى على مستوى القطاعات، وثالثاً: العلاقة بين توليد الناتج والاستثمارات قطاعياً.

حقائق هامة

- سجَّل الناتج المحلِّى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج – وبالأسعار الثابتة (للعام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢) – حوالى ٤٢٦,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقارنةً بنحو ٣٥٤,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢.
- ساهمت قيمة ناتج قطاعى البترول والغاز الطبيعى فى الناتج المحلِّى الإجمالى فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنسبة ١,١٪، ليصل معدَّل نمو الناتج المحلِّى الإجمالى إلى نحو ٦,٩٪ مقارنةً بنحو ٥,٨٪ باستبعاد قيمة ناتج البترول والغاز الطبيعى.
- ارتفع إجمالى قيمة الاستهلاك (الحكومى والخاص) ليسجِّل نحو ٣٧٨,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقارنةً بنحو ٣٢٧,٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢، ليستمر كمصدر أساسى لنمو الناتج المحلِّى الإجمالى.
- انخفضت مساهمة القطاع الخاص فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى بصورة متتالية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، من نحو ٦٦,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ٦٢,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- يُعدُّ قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية أكثر القطاعات مساهمةً فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى، حيث ساهم بمتوسط بلغ نحو ١٨,٥٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢– ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يليه قطاع الزراعة بنسبة تبلغ ١٦,١٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى.
- سجَّل قطاع المطاعم والفنادق (السياحة) أعلى معدَّل نمو سنوى مقارنةً بالقطاعات الأخرى حيث سجَّل نحو ٢١,٧٪ بنسبة مساهمة بلغت ٢,٨٪ فى الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢– ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- تحول قطاع البترول ومنتجاته من قطاع منخفض النمو (معدَّل النمو السنوى المركب بلغ ١٪ خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨–٢٠٠١/٢٠٠٢) إلى قطاع مرتفع النمو (معدَّل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٧,٧٪ فى الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣–٢٠٠٥/٢٠٠٦)، وذلك بالرغم من استمرار انخفاض مساهمته فى الناتج المحلِّى الإجمالى.
- ارتفعت قيمة الاستثمارات المنفذَّة خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنسبة ١٤,٤٪ وفقاً لمعدَّل النمو السنوى المركب للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢– ٢٠٠٥/٢٠٠٦، لتصل إلى نحو ١١٥,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- استحوذ قطاع النقل والتخزين على النسبة الأعلى من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة حيث تجاوزت ١٣٪ من إجمالى الاستثمارات خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ — ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- استحوذ قطاع الأنشطة العقارية على النسبة الأعلى من استثمارات القطاع الخاص، حيث بلغت حوالى ٤١,٨ مليار جنيه خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢– ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وهو ما يُمثِّل نحو ١٩,٤٪ كمتوسط من إجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذَّة خلال الفترة نفسها.

القسم الأول
تطوُّر الناتج المحلى الإجمالى

يُعدُّ الناتج المحلِّى الإجمالى أحد أهم المؤشِّرات التى تعكس أداء الاقتصاد القومى، حيث يعبر معدَّل نموه عن مستوى النمو الاقتصادى، ومن ثم فمن الأهمية دراسة تطوُّر هذا المؤشر لبيان مدى النمو الحقيقى الذى حقَّقه الاقتصاد المصرى فى الآونة الأخيرة، وتحديد المحرك الرئيسى لهذا النمو، وكذلك دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى من خلال تحديد مدى مساهمته فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى.

١. تطوُّر نمو الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى *

- ارتفعت قيمة الناتج المحلِّى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة (للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١)، ليسجِّل حوالى ٤٢٦,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنةً بنحو ٣٥٤,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١. وذلك بمعدَّل نمو سنوى مركب** بلغ نحو ٤,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

- وتواصل ارتفاع معدَّل نمو الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى خلال فترة التحليل بدءاً من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ليصل فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى نحو ٦,٩٣٪، مقارنةً بنحو ٣,١١٪ فى العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

- نتج عن الارتفاع المستمر للناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى خلال فترة التحليل، تواصل ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة، حيث حقَّق نمواً بلغ نحو ٤,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، مقارنةً بنحو ١,١٪ فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١.

- تتقارب معدَّلات نمو الناتج المحلِّى الحقيقى بدون الغاز الطبيعى والبترول مع معدَّلات نمو الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى بإضافة الغاز الطبيعى والبترول، وذلك فيما عدا فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث يلاحظ وجود فرق كبير إلى حد ما بينهما بلغ نحو ١,٢٪،

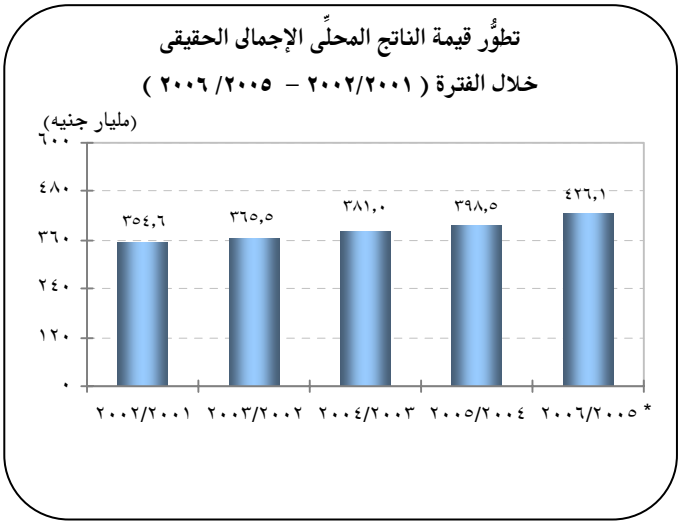

* مبدئى
المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

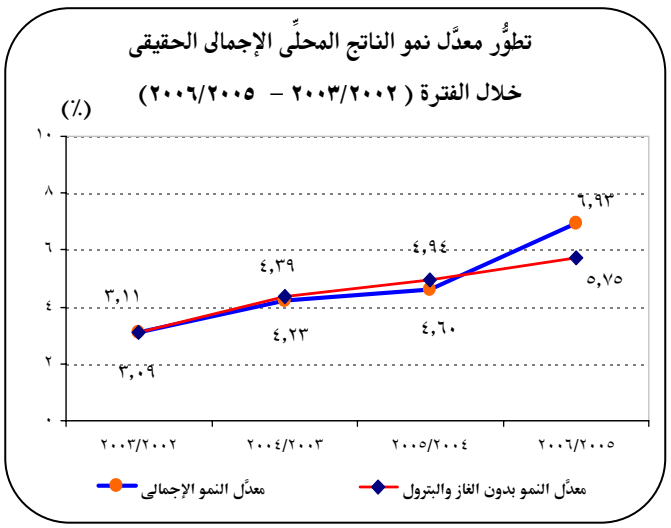

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وهو ما يشير إلى وجود أثر فعَّال للبترول والغاز الطبيعى فى تحقيق نمو الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليصل إلى ٦,٩٣٪ مقارنةً بنحو ٥,٧٥٪ قبل إضافة قيمة ناتج البترول والغاز الطبيعى.

* الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة (للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١)، وقد تمَّ الاعتماد على التقسيم الحديث للقطاعات الاقتصادية وفقاً لما تبنته وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

** معدل النمو السنوى المركب =١–((القيمة فى آخر الفترة/ القيمة فى أول الفترة)^١/عدد الفترات الزمنية) .

٢. تحليل تطوُّر مصادر نمو الناتج المحلِّى الإجمالى

- **الاستهلاك النهائى مصدر رئيسى للنمو:** مازال الاستهلاك النهائى المصدر الرئيسى لنمو الناتج المحلِّى الإجمالى، حيث استحوذ على نحو ٨٤,٦٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى كمتوسط للفترة من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وبالرغم من ذلك، يلاحظ تزايد مساهمة إجمالى الاستثمار وصافى الصادرات السلعية والخدمية فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى مقابل انخفاض نسبة الاستهلاك النهائى من الناتج المحلِّى الإجمالى.

- سجَّل الاستهلاك النهائى (الحكومى والخاص) نحو ٣٧٨,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنةً بنحو ٣٢٧,٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١، وذلك بمعدَّل نمو سنوى مركب بلغ ٣,٧٪ خلال فترة التحليل ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وعلى الرغم من ذلك، انخفضت نسبة الاستهلاك النهائى إلى الناتج المحلِّى الإجمالى من نحو ٨٦,٤٪ فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٨٣,٤٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

- ويساهم الاستهلاك الخاص بنسبة مرتفعة فى الاستهلاك النهائى، حيث ساهم بمتوسط ٨٥,٦٪ من إجمالى الاستهلاك خلال فترة التحليل، ويلاحظ استمرار تزايد قيمته خلال تلك الفترة، حيث ارتفع من نحو ٢٧٩,٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٣٢٥,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمعدَّل نمو سنوى مركب بلغ ٣,٩٪.

- **تزايد دور الاستثمارات فى توليد النمو:** ارتفعت مساهمة إجمالى الاستثمارات (الاستثمار والتغير فى المخزون) فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى لتسجِّل نحو ١٨,٧٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنةً بالأعوام المالية السابقة، حيث سجلَّ أدنى معدَّل لها فى العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بنسبة بلغت ١٦,٤٪، وذلك بمعدَّل نمو سنوى مركب بلغ حوالى ٥,٧٪ خلال الفترة نفسها ليسجِّل نحو ٨٥ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥. ويعكس تزايد مساهمة الاستثمارات فى تحقيق معدَّل النمو الاتجاه الحالى للحكومة نحو تفعيل دور الاستثمارات كمحرك أساسى لنمو الاقتصاد المصرى.

تطور نسبة الاستهلاك والاستثمار إلى الناتج المحلِّى الاجمالى*
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)
(٪)

العام المالى	الاستهلاك النهائى	إجمالى الاستثمار	صافى الصادرات**
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٦,٤	١٨	(٤,٤)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٥,٧	١٦,٤	(٢,١)
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٤	١٦,٧	(٠,٧)
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٤,١	١٧,٦	(١,٧)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٣,٤	١٨,٧	(٢,١)
متوسط الفترة	٨٤,٦	١٧,٥	(٢,١)

* بتكلفة عوامل الإنتاج. ** صافى الصادرات = الصادرات – الواردات

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

تطوُّر قيمة الاستهلاك الحكومى والخاص النهائى
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

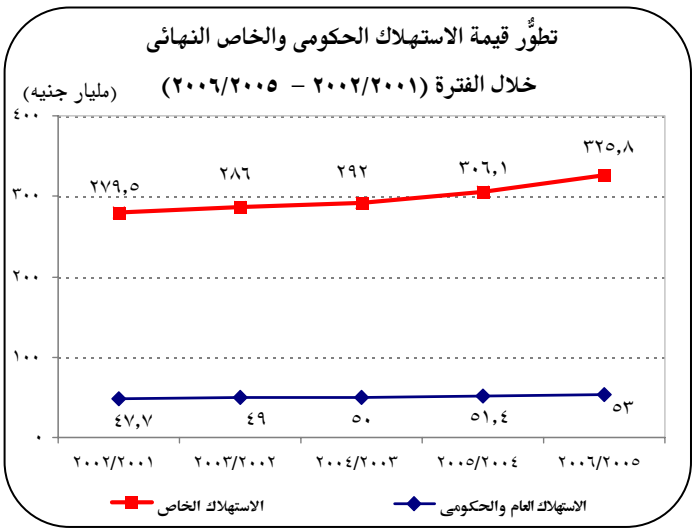

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

- **ارتفاع مساهمة الصادرات:** ارتفعت نسبة الصادرات من الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة المذكورة لتصل إلى نحو ٣١,٨٪ من قيمة الناتج المحلِّى الإجمالى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمعدَّل نمو سنوى مركب بلغ حوالى ٢٠,١٪ خلال الفترة، وهو ما يشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية المُتبعة من قِبل الدولة فى إطار استراتيجية التصدير.

- **هيكل مصادر نمو الناتج المحلِّى الإجمالى:** استمر الاستهلاك النهائى مصدر رئيسى من مصادر نمو الناتج المحلِّى الإجمالى، ومن الملاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمارات فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى خلال فترة التحليل.

- ارتفع معدَّل النمو للناتج المحلِّى الإجمالى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليبلغ ٦,٩٣٪، وقد ساهمت الاستثمارات بنحو ٢,٤٪ فى توليد نمو الناتج مقارنةً بنسب مساهمة منخفضة فى الأعوام المالية السابقة، وذلك فى مقابل تراجع نسبة مساهمة صافى الصادرات فى توليد نمو الناتج المحلِّى الإجمالى لتبلغ -٠,٥٪ من معدَّل النمو للعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنةً بنحو ٢,١٤٪ من معدَّل النمو للعام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهو ما يعكس العجز فى الميزان التجارى لمصر.

تطوُّر نسبة مصادر النمو من معدَّلات النمو
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)*

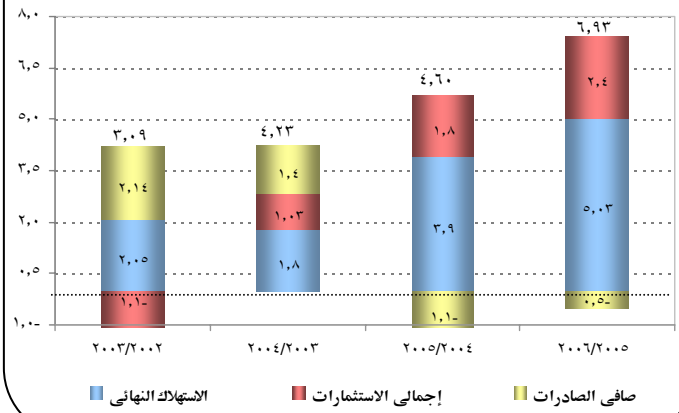

*سنة الأساس العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١.
المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

الناتج المحلِّى الإجمالى* بحسب الموارد والاستخدامات
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

(مليار جنيه)

البيان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج	٣٥٤,٥	٣٦٥,٥	٣٨١	٣٩٨,٥	٤٢٦,١
الناتج المحلى بسعر السوق	٣٧٨,٩	٣٩١	٤٠٧	٤٢٥,٢	٤٥٤,٣
الاستهلاك النهائى	٣٢٧,٢	٣٣٥	٣٤٢	٣٥٧,٥	٣٧٨,٨
الاستهلاك الخاص	٢٧٩,٥	٢٨٦	٢٩٢	٣٠٦,١	٣٢٥,٨
الاستهلاك العام والحكومى	٤٧,٧	٤٩	٥٠	٥١,٤	٥٣
إجمالى الانفاق على الاستثمار	٦٨,٢	٦٤	٦٨	٧٥	٨٥
الاستثمار	٦٧,٥	٦١,٦	٦٥,٤	٧٤,٧	٨٥
التغير فى المخزون	٠,٧	٢,٤	٢,٦	٠,٣	٠,٠
صافى الصادرات	-١٦,٥	-٨	-٣	-٧,٣	-٩,٥
الصادرات السلعية والخدمية**	٦٩,٤	٧٩	٩٩	١١٩	١٤٤,٣
الواردات السلعية والخدمية	٨٥,٩	٨٧	١٠٢	١٢٦,٣	١٥٣,٨

* بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١.
** تتضمن حصة الشريك الاجنبى.
المصدر: وزارة المالية.

٣. تطوُّر مساهمة القطاعين العام والخاص فى الناتج المحلِّى الإجمالى

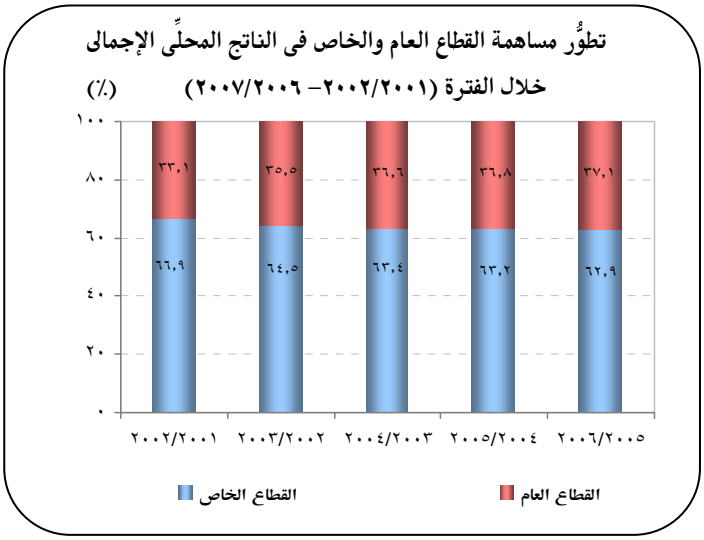

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية .

- **انخفاض مساهمة القطاع الخاص فى توليد الناتج:** انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى بصورة متتالية خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث انخفضت من نحو ٦٦,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٦٢,٩٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، فى مقابل ارتفاعٍ نسبة مساهمة القطاع العام فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى من ٣٣,١٪ فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٣٧,١٪ فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

- **يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة فى ناتج قطاع الزراعة:** يُعدُّ قطاع الزراعة أكثر القطاعات التى يساهم القطاع الخاص فى توليد الناتج بها، حيث يُساهم بحوالى ٩٩,٩٪ كمتوسط من إجمالى الناتج المحلِّى للقطاع، يليه قطاع المطاعم والفنادق بنسبة مساهمة تتجاوز ٩٨٪ من إجمالى الناتج المحلِّى للقطاع، وذلك خلال فترة التحليل من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

تطوُّر نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلِّى لأكثر القطاعات الاقتصادية التى يساهم فى توليد ناتجها
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ -٢٠٠٦/٢٠٠٥)

(٪)

القطاع	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الزراعة	٩٩,٩١	٩٩,٩٢	٩٩,٩٢	٩٩,٩٣	٩٩,٩٣
المطاعم والفنادق	٩٨,٥٨	٩٨,٦٩	٩٨,٧٢	٩٨,٨٠	٩٨,٨٣
الأنشطة العقارية	٩٥,٨٩	٩٥,٩١	٩٥,٨٥	٩٥,٧٦	٩٥,٧٦
تجارة الجملة والتجزئة	٩٥,٨٠	٩٥,٧٧	٩٦,١٠	٩٦,١١	٩٦,١١
الاتصالات	٩٥,٠٣	٩٥,٠٢	٩٥,٣٠	٩٥,٤١	٩٥,٤٢
الصناعات التحويلية	٨٨,٨١	٨٩,٠٢	٨٩,٠١	٨٩,١٦	٨٩,١٦

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية .

القسم الثانى
تطوُّر أداء الناتج المحلى الإجمالى على مستوى القطاعات

يعتمد نمو الناتج المحلىِّ الإجمالى على أداء مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية للدولة، ويصبح هذا النمو فى اتجاه قوى وثابت كلما كان الاعتماد الأكبر على قطاعات ذات انتاجية وقيمة مضافة، وذات قدرة على الاستمرارية بمعدَّلات نمو جيدة، بينما يعانى النمو الاقتصادى من عدم الاستقرار فى حال اعتماده على قطاعات هشة شديدة التأثُّر بالعوامل والأحداث الخارجية.

١. مساهمة المجموعات القطاعية فى الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى*

- استحوذت القطاعات السلعية** على النصيب الأكبر من الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث استحوذت على نحو ٥٠,٤٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى كمتوسط لفترة التحليل، بينما استحوذت القطاعات الإنتاجية على متوسط ٢٤,٤٪ من إجمالى الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة نفسها.

تطوُّر نسبة مساهمة المجموعات القطاعية فى الناتج المحلِّى الإجمالى
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

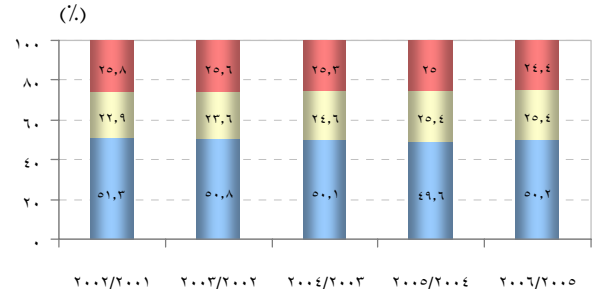

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

٢. مساهمة القطاعات فى الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى

- على مستوى القطاعات، يُعدُّ قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية أكثر القطاعات مساهمةً فى توليد الناتج المحلِّى الاجمالى خلال الفترة بدءاً من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث ساهم بمتوسط بلغ نحو ١٨,٥٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة، يليه قطاع الزراعة بنسبة بلغت نحو ١٦,١٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة نفسها.

متوسط نسبة مساهمة القطاعات فى الناتج المحلِّى الإجمالى
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

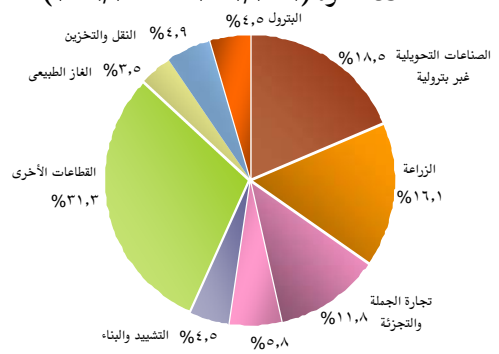

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

- وبالرغم من تزايد أهمية القطاعات السابقة فى توليد الناتج المحلِّى الاجمالى الحقيقى، إلا أن معدَّلات نموها لا تُعدُّ مرتفعة مقارنةً بالقطاعات الأخرى، حيث لم يزد معدَّل النمو المركب السنوى لقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية عن نحو ٣,٧٪ خلال فترة التحليل، كذلك لم يزد معدَّل النمو السنوى المركب لقطاع الزراعة عن نحو ٣,٢٪ خلال فترة التحليل.

معدَّل النمو السنوى المركب ومتوسط مساهمة القطاعات ذات أعلى مساهمة فى الناتج المحلِّى الإجمالى
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

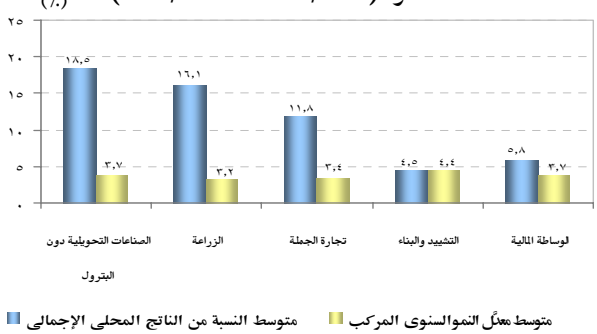

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

* الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج وبالأسعار الثابتة (للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١)، وقد تمَّ الاعتماد على التقسيم الحديث فى حساب ناتج المجموعات القطاعية السلعية والإنتاجية، فى حين لم يتم التعرض للمجموعات القطاعية المالية والخدمية نظراً لعدم إمكانية حسابها من خلال التقسيم الحديث للناتج المحلِّى الإجمالى، كما أنها تستحوذ على نسبة صغيرة من الناتج المحلى الإجمالى سواء فى التقسيم الحديث أو القديم للناتج المحلى الإجمالى.

** تضمن القطاعات السلعية كل من قطاعات الزراعة، والصناعة والتعدين، والبترول ومنتجاته، والتشييد والبناء، والكهرباء، والمياه. وتضم قطاعات الخدمات الإنتاجية النقل والاتصالات، وقناة السويس، والمطاعم والفنادق، وتجارة الجملة والتجزئة، وتمَّ وضع باقى القطاعات الخدمية والمالية تحت بند القطاعات الأخرى.

- فى حين تُعدُّ كل من قطاعات الغاز الطبيعى، والاتصالات، وقناة السويس، والمطاعم والفنادق، والكهرباء من القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصرى نظراً لارتفاع معدَّلات نموها خلال فترة التحليل إلا أن نسبة مساهمتها فى الناتج المحلِّى الإجمالى تُعدُّ منخفضة.

- سجَّل قطاع المطاعم والفنادق (السياحة) أعلى معدَّل نمو سنوى مركب مقارنةً بالقطاعات الأخرى، حيث بلغ نحو ٢١,٧٪ خلال فترة التحليل، وذلك بنسبة مساهمة بلغت حوالى ٢,٨٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى، يليه قطاع الغاز الطبيعى بمعدَّل نمو سنوى مركب بلغ نحو ١٨,٣٪ بنسبة مساهمة قدرها ٣,٥٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى.

٣. الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى

- يرتبط حدوث التنمية الاقتصادية بمدى التغيرات التى تطرأ على الهيكل القطاعى للاقتصاد القومى، فعندما تحدث زيادة فى الأهمية النسبية للقطاعات الأكثر توليداً للنمو، ينتج عن ذلك تحسن ملحوظ فى معدَّل النمو العام حتى مع استمرار معدَّلات النمو الأخرى على حالها، والعكس صحيح.

- وقد اتضح بتحليل البيانات حدوث تحول هيكلى نسبى فى الاقتصاد المصرى من خلال تغير وضع القطاعات من قطاعات مرتفعة النمو إلى قطاعات متوسطة أو منخفضة النمو وكذلك العكس، وذلك وفقاً لمعدَّل النمو السنوى المركب لها خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ (الفترة الأولى) مقارنةً بالفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢-٢٠٠٦/٢٠٠٥ (الفترة الثانية)*.

معدَّل النمو السنوى المركب ومتوسط مساهمة القطاعات فى الناتج المحلِّى الإجمالى* لأعلى القطاعات تحقيقاً للنمو
خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

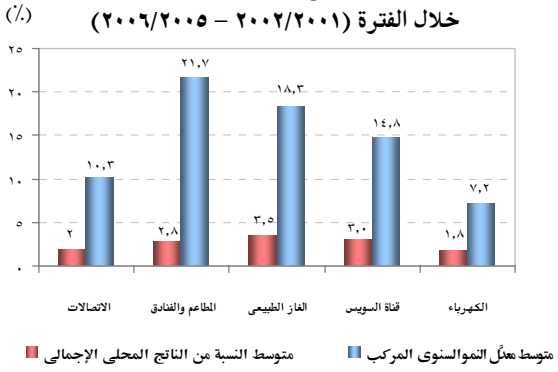

* بتكلفة عوامل الانتاج وبالأسعار الثابتة للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١.
المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

- هناك عدد من القطاعات التى لم يطرأ عليها تغير خلال الفترتين محل التحليل منها قطاعات مرتفعة النمو مثل: الكهرباء، والمرافق العامة، والسياحة، وقطاعات أخرى متوسطة النمو مثل: الزراعة، والتجارة، والخدمات الاجتماعية والحكومية والشخصية.

- وعلى العكس، فهناك العديد من القطاعات التى طرأ عليها تغير خلال الفترتين محل التحليل، حيث تغير وضع هذه القطاعات منها قطاعات مرتفعة النمو مثل: الصناعة، وقطاع المال (الوساطة المالية)، والملكية العقارية، وقطاعات أخرى متوسطة النمو مثل: النقل والاتصالات، وقناة السويس، إلى جانب قطاعات منخفضة النمو مثل: البترول، والتأمين والتأمينات الاجتماعية، ويوضح الشكل التالى القطاعات التى طرأ عليها تحول وفقاً لمعدَّل النمو السنوى المركب لها للفترتين.

تطور أداء القطاعات الاقتصادية وفقاً لمعدَّل النمو السنوى المركب
خلال الفترتين (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) و (٢٠٠٣/٢٠٠٢- ٢٠٠٦/٢٠٠٥)**

قطاعات مرتفعة النمو (٥٪ فأكثر)	الصناعة والتعدين (٦,٣٪)	الملكية العقارية (٦,٩٪)	النقل والاتصالات (٧,٤٪)	قناة السويس (١٢,٢٪)	البترول ومنتجاته (٧,٧٪)	المال (الوساطة المالية) (٦,١٪)	التشييد والبناء (٧,٧٪)
قطاعات متوسطة النمو (٣- <٥٪)	الصناعة والتعدين (٤٪)		النقل والاتصالات (٤,٨٪)	قناة السويس (٣,٥٪)		المال (الوساطة المالية) (٤,١٪)	
قطاعات منخفضة النمو (أقل من٣٪)		الملكية العقارية (٢,٥٪)			البترول ومنتجاته (١٪)		التشييد والبناء (٢,٦٪)

* تمَّ تقسيم القطاعات إلى قطاعات مرتفعة النمو (معدل النمو السنوى المركب لها ٥٪ فأكثر، وقطاعات متوسطة النمو: معدَّل النمو السنوى المركب لها ٣-<٥٪، وقطاعات منخفضة النمو: معدَّل النمو السنوى المركب لها أقل من ٣٪.

** يشير اللون الأزرق إلى الفترة الأولى ١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ بينما يشير اللون الأحمر إلى الفترة الثانية ٢٠٠٣/٢٠٠٢- ٢٠٠٦/٢٠٠٥

- فمثلاً: تحول قطاع البترول ومنتجاته من قطاع منخفض النمو (معدَّل النمو السنوى المركب بلغ نحو ١٪) خلال الفترة الأولى إلى قطاع مرتفع النمو (معدَّل النمو السنوى المركب بلغ نحو ٧,٧٪) فى الفترة الثانية، وذلك مع استمرار انخفاض مساهمته فى الناتج المحلِّى الإجمالى. وعلى العكس فقد تحول قطاع الصناعة والتعدين من قطاع مرتفع النمو (معدَّل النمو السنوى المركب بلغ نحو ٦,٣٪) إلى قطاع متوسط النمو (معدَّل النمو السنوى المركب بلغ نحو ٤٪) وذلك مع استمرار ارتفاع نسبة مساهمته فى الناتج المحلِّى الإجمالى.

- يتضح أثر التحول الهيكلى على عملية النمو الاقتصادى من خلال متجه النمو***، فيتضح اتجاه الناتج المحلِّى الإجمالى نحو الارتفاع خلال فترة التحليل فيما عدا العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث انخفض الناتج المحلِّى الإجمالى فيه بصورة ملحوظة، إلا أنه عاود الارتفاع مرة أخرى.

- بالرغم من اعتماد الاقتصاد المصرى على القطاعات ذات معدَّلات النمو المتوسطة والمنخفضة فى توليد الناتج المحلِّى الإجمالى****، إلا أنه يلاحظ تزايد نسبة مساهمة القطاعات ذات معدَّلات النمو المرتفعة فى الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠٠١/٢٠٠٠، حيث ارتفعت نسبة إجمالى ناتج هذه القطاعات إلى الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة ليسجِّل نحو ٣١,١٪ فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ وهى أعلى نسبة سُجِّلت خلال الفترة مقارنةً بحوالى ٢٩٪ فى العام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧*.

- تبع هذه المرحلة انخفاضاً فى نسبة مساهمة القطاعات مرتفعة النمو فى الناتج المحلِّى الإجمالى خاصةً بالعام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٢، حيث بلغت نسبة ناتج هذه القطاعات إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٢١٪، إلا أنه يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة تلك القطاعات فى الناتج المحلِّى الإجمالى مرة أخرى خاصةً فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حيث بلغت النسبة حوالى ٢٥٪.

القطاعات الاقتصادية التى طرأ عليها تغير وفقاً لمعدَّل النمو السنوى المركب خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

(٪)

القطاع	الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧–٢٠٠٢/٢٠٠١*		الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢–٢٠٠٦/٢٠٠٥**	
	النسبة من الناتج المحلى الإجمالى (٪)	معدَّل النمو السنوى المركب	النسبة من الناتج المحلى الإجمالى (٪)	معدَّل النمو السنوى المركب
الصناعة والتعدين	١٩,١	٦,٣	١٩,٥	٤
الملكية العقارية	١,٩	٦,٩	٢	٢,٥
النقل والاتصالات	٦,٨	٤,٨	٧	٧,٤
قناة السويس	٢,٤	٣,٥	٣	١٢,٢
البترول ومنتجاته	٥,٦	٠,٩	٨,١	٧,٧
المال (الوساطة المالية)	٥,٦	٦,١	٥,٨	٤,١
التشييد والبناء	٥,٠	٢,٦	٤,٥	٧,٧

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

التحول الهيكلى فى الناتج المحلِّى الإجمالى الحقيقى
خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧– ٢٠٠٦/٢٠٠٥) (مليار جنيه)

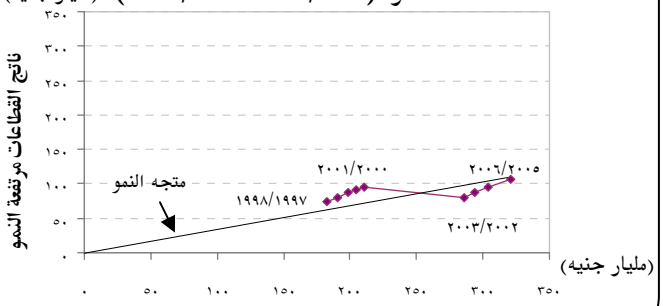

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

تطور مساهمة القطاعات ذات معدَّلات النمو المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة فى الناتج المحلِّى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٨/١٩٩٧ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

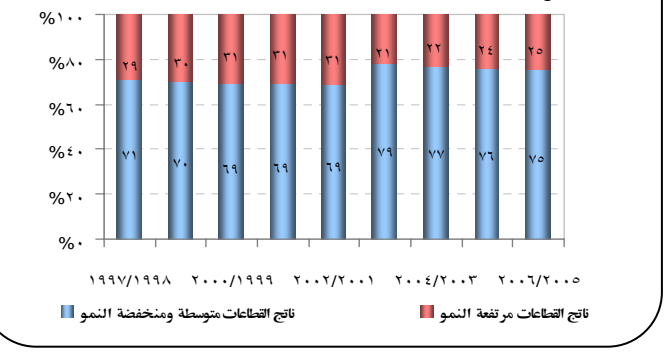

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

* بأسعار العام المالى ١٩٩٧/١٩٩٦ ** بأسعار العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١

** *يُعدُّ متجه النمو خطاً مستقيماً منطلق من نقطة الأصل حتى النقطة الممثِّلة لحجم الناتج المحلى الممثَّل قطاعياً فى مجموعتين فى الشكل البيانى. وقد تمَّ دمج القطاعات منخفضة ومتوسطة النمو ضمن مجموعة واحدة لتيسير عملية التحليل. **** تم دمج مجموعتى القطاعات منخفضة ومتوسطة النمو للتبسيط فى التحليل.

القسم الثالث
العلاقة بين توليد الناتج والاستثمارات قطاعياً

تلعب الاستثمارات دوراً هاماً فى تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى ومساعدتها على تحقيق النمو المستهدف، ويتزايد دور الاستثمارات فى تحقيق هذا الهدف مع توجيه الاستثمارات لقطاعات إنتاجية وذات قدرة على تحقيق معدَّلات نمو مرتفعة، وهو ما ينعكس بدوره على تحسن الأداء الاقتصادى للدولة.

١. تطور حجم الاستثمارات المنفذَّة

- ارتفع إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنحو ١٤,٤٪ وفقاً لمعدَّل النمو السنوى المركب لها، لتصل إلى نحو ١١٥,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنةً بنحو ٦٧,٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١.

- وقد تواصل ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات المنفذَّة لتصل إلى نحو ٥٧,٣٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتُسجِّل نحو ٦٦,٣ مليار جنيه مقارنةً بنسبة ٤٧,٢٪ فى العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ بما يُمثِّل قيمته نحو ٣١,٨ مليار جنيه، ويستثنى من هذا العام المالى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ حيث انخفضت فيه نسبة المساهمة لتبلغ نحو ٤٦,٦٪.

تطوُّر حجم الاستثمارات المنفذَّة موزعة على القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

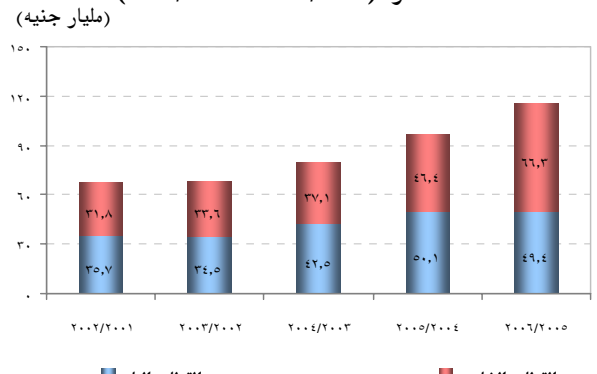

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

٢. القطاعات الأكثر استحواذاً على الاستثمارات

- استحوذت القطاعات السلعية على النصيب الأكبر من الاستثمارات المنفذَّة خلال فترة التحليل، حيث استحوذت على نحو ٤٨,٥٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة كمتوسط للفترة من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

متوسط مساهمة المجموعات القطاعية فى إجمالى الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

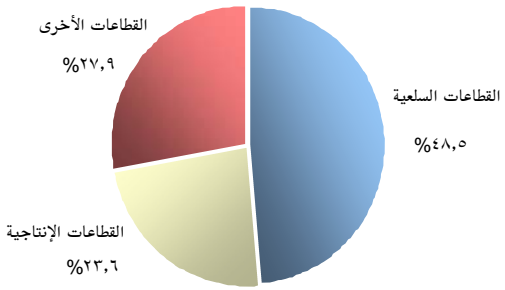

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

أكثر القطاعات استحواذاً على الاستثمارات المنفذَّة
خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
النقل والتخزين	٦,٥٨	٩,٨٠	١٢,٦٣	١٢,٥٥	١٥,٢١
الغاز الطبيعى	٣,٨١	٥,٢٥	٨,٣٤	١١,٨٦	١٧,٩٠
الزراعة	٩,٥٩	٦,٤٠	٧,٥٦	٧,٤٢	٨,٠٤
الصناعات التحويلية غير البترولية	٦,٦٥	٥,٧٦	٣,٩٨	٥,٦١	٩,٤٣
الكهرباء	٤,٨٥	٣,٩١	٧,٣٥	٧,٩٥	٦,٦٤
الأنشطة العقارية	٧,٥٥	٧,٢٢	٧,٣٦	٩,٧٤	١٠,٦١
باقى القطاعات	٢٨,٤٨	٢٩,٧٦	٣٢,٣٤	٤١,٣٣	٤٧,٩١
الإجمالى	٦٧,٥١	٦٨,١	٧٩,٥٦	٩٦,٤٦	١١٥,٧٤

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

- يُعدُّ كل من قطاع النقل والتخزين، والغاز الطبيعى، والأنشطة العقارية، والزراعة، والصناعات التحويلية غير البترولية، والكهرباء، أكثر القطاعات استحواذاً على الاستثمارات طوال فترة التحليل، حيث استحوذت تلك القطاعات على أكثر من ٥٠٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة.

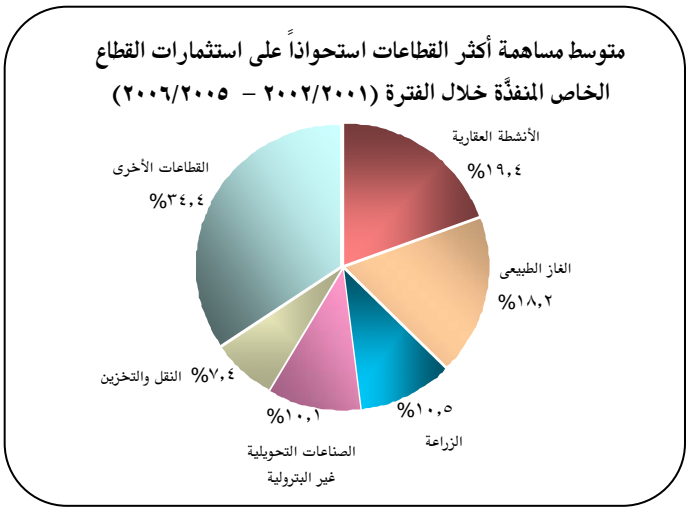

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

٣. أكثر القطاعات جذباً لاستثمارات القطاع الخاص

- يُعدُّ كل من قطاع الأنشطة العقارية، وقطاع الغاز الطبيعى، وقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية، وقطاع الزراعة أكثر القطاعات استحواذاً على الاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاعات المختلفة خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

- فقد استحوذ قطاع الأنشطة العقارية على حوالى ٤١,٨ مليار جنيه خلال فترة التحليل وهو ما يُمثِّل نحو ١٩,٤٪ كمتوسط من إجمالى الاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاعات خلال فترة التحليل، يليه قطاع الغاز الطبيعى بإجمالى استثمارات بلغت نحو ٣٩,٢ مليار جنيه بنسبة بلغت نحو ١٨,٢٪ من إجمالى الاستثمارات خلال فترة التحليل.

٤. العلاقة بين معدَّلات النمو، ونسبة الاستثمارات المنفذَّة

٤. ١ العلاقة بين القطاعات الأعلى نمواً، وبين الاستثمارات الموَّجهة إليها:

- يُعدُّ كل من قطاع الاتصالات، والمطاعم والفنادق، والغاز الطبيعى، وقناة السويس، والكهرباء من القطاعات ذات معدَّلات نمو مرتفعة*، وذلك على الرغم من أنها لا تستحوذ على نسب مرتفعة من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة.

أعلى القطاعات استحواذاً على استثمارات القطاع الخاص (نسبة استمارات القطاع الخاص من إجمالى الاستثمارات)
خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

(٪)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦
الزراعة	١٨,٥	٩,٥	١٠,٨	٩,٢	٧,٩
صناعات تحويلية غير بترولية	١٠	٩,٩	٨,١	٩	١٢,١
الأنشطة العقارية	٢٣,٢	٢١,١	١٩,٥	٢٠,٧	١٥,٨
الغاز الطبيعى	٥,٦	١٤,٤	١٩,٤	٢٢,٦	٢٢,٥
النقل والتخزين	٥,٨	٥,٢	٧,٣	٤,٨	١١,١
باقى القطاعات	٤٢,٧	٣٩,٩	٤٢,٢	٣٨,٥	٤١,٧

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

* تمَّ توضيح هذه القطاعات فى القسم الثانى من التقرير.

- بلغ معدَّل النمو السنوى المركب لقناة السويس نحو ١٤,٨٪ خلال فترة التحليل فى حين أنها لم تستحوذ إلا على نحو ٠,٤٪ من إجمالى الاستثمارات، كذلك لم يستحوذ قطاع المطاعم والفنادق إلا على نحو ٣,١٪ من إجمالى الاستثمارات، وحقَّق معدَّل نمو بلغ ٢١,٨٪، فى حين نجد تقارب بين معدَّلات نمو وبين حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الكهرباء.

٤. ٢ العلاقة بين القطاعات الأكثر استحواذاً على الاستثمارات، وبين معدَّلات نموها:

- يُعدُّ كل من قطاع النقل والتخزين، والغاز الطبيعى، والأنشطة العقارية، والزراعة، والصناعات التحويلية غير البترولية، والكهرباء أكثر القطاعات استحواذاً على الاستثمارات المنفذَّة خلال فترة التحليل، وبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الموجهة لتلك القطاعات إلا إنها قطاعات غير مرتفعة النمو.

- بلغ معدَّل النمو السنوى المركب لقطاع النقل والتخزين نحو ٥,٣٪ خلال فترة التحليل فى حين أنه يستحوذ على نحو ١٣,٣٪ من إجمالى الاستثمارات، كذلك استحوذ قطاع الأنشطة العقارية على نحو ٩,٩٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة فى حين حقق معدَّل نمو سنوى مركب خلال الفترة بلغ نحو ٢,٨٪، فى حين نجد أن قطاع الغاز الطبيعى حقق معدَّل نمو مرتفع بلغ نحو ١٨,٣٪ مقابل استحواذه على نحو ١١٪ من إجمالى الاستثمارات.

٤. ٣ العلاقة بين القطاعات الأكثر استحواذاً على الاستثمارات، وبين القطاعات الأكثر مساهمة فى توليد الناتج:

- ساهم قطاع النقل والتخزين – أعلى القطاعات استحواذاً على الاستثمارات المنفذَّة – بمتوسط بلغ ٤,٩٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى المحقَّق خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وذلك على الرغم من استحواذه على نحو ١٣,٣٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة خلال الفترة نفسها. فى حين ساهم قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية بنحو ١٨,٥٪ من الناتج المحلِّى الإجمالى، بنسبة استثمارات بلغت نحو ٧,٤٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذَّة .

القطاعات ذات أعلى معدَّلات نمو* ومتوسط نسبتها من إجمالى الاستثمارات خلال الفترة(٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

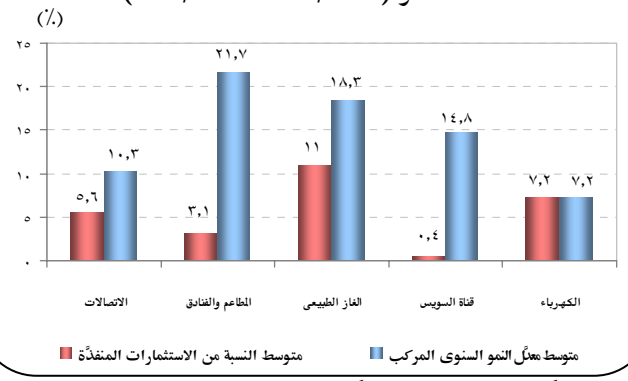

* معدَّل النمو المستخدم هو معدَّل النمو السنوى المركب للفترة.
المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

القطاعات الأكثر استحواذاً على الاستثمارات، ومعدَّل النمو السنوى المركب لها خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ –٢٠٠٦/٢٠٠٥)

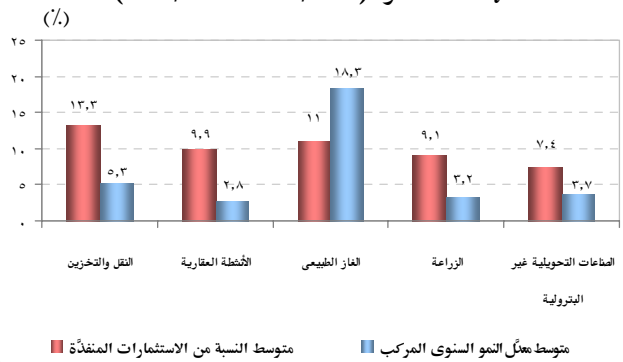

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

القطاعات الأكثر استحواذاً على الاستثمارات، والقطاعات الأكثر مساهمة فى تحقيق معدَّلات نمو خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ –٢٠٠٦/٢٠٠٥)

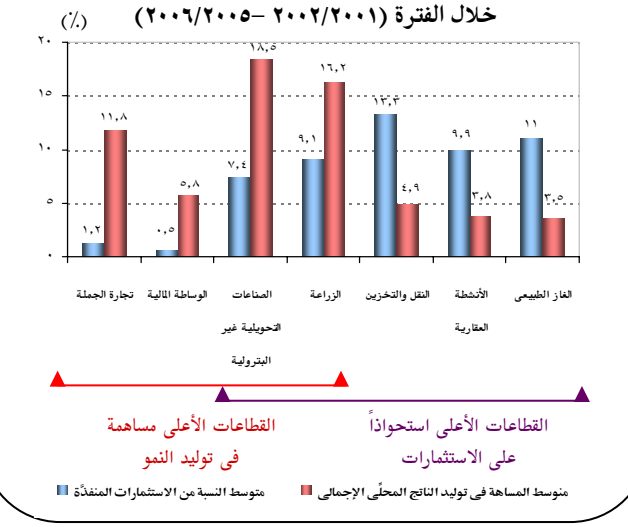

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

الملحق

الناتج المحلِّى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة للعام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٠

خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الزراعة والغابات والصيد	٥٨٣٦٩	٦٠٠٠٠,٣	٦٢٠٦٧	٦٤٠٨٨	٦٦١٧٠
الاستخراجات	٢٩٣٥٩,٥	٣٠٢٠٦	٣٠٩١٦	٣١٠٩٨	٣٧٥٧١
البترول	١٨٢٢٢	١٨١٤٨	١٧٦٢٣	١٦٧٥٩	١٦٣٩٩
الغاز الطبيعى	١٠٣٩١	١١٢٩٦	١٢٥١٥	١٣٥٤٤	٢٠٣٣٨
استخراجات أخرى	٧٤٦,٥	٧٦٢	٧٧٨	٧٩٥	٨٣٤
الصناعات التحويلية	٧٠٠٨٤,٢	٧١٦٨٩,٦	٧٢٩٩٠,٣	٧٦٢٢٠,٥	٨٠٦٤٠,٩
تكرير البترول	٢٩٤٩	٣٠٣٧	٢٨٣٤	٢٩٣٦	٣٠٠١
تحويلية أخرى	٦٧١٣٥,٢	٦٨٦٥٢,٦	٧٠١٥٦,٣	٧٣٢٨٤,٥	٧٧٦٣٩,٩
الكهرباء	٥٩٣٣	٦٣٩٥	٦٧٥٠	٧٢٠٩,٥	٧٨٣٩,٩
المياه	١٥٢٢,٢	١٥٩٨,٤	١٦٧٧,٤	١٧٤٥,١	١٨٤٩,٨
تشييد وبناء	١٦٥٦٠	١٥٧٧٠	١٦٤٣٨,٨	١٧٢٦٥	١٩٦٨٧,٢
النقل والتخزين	١٧٣٣٣,٨	١٧٨٣٦,٣	١٨٧٣١,٢	١٩٨٤٦	٢١٣٣٥,٨
الاتصالات	٦٤١٩	٧٠٧٠	٧٨٥٧	٨٥٩٨	٩٤٨٧,٥
قناة السويس	٨١٩٩,١	١٠٠٩٠,٥	١١٢٢٨,٨	١٣٠٣٠,٨	١٤٢٦٢
تجارة الجملة والتجزئة	٤٢٩٥٨,٨	٤٣٧٧٤	٤٤٦٩٧,٦	٤٦٠٩٥	٤٩٠٩٦,٢
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢١١٢٢	٢١٦٠٢,٤	٢٢٢٥٠,١	٢٣١٦٨,٦	٢٤٣٩٦
التأمين والتأمينات الاجتماعية	٩١٤٦,١	٩٤١٧,٧	٩٦٦٢,٦	١٠٠٥١,٥	١٠٥٧٩
المطاعم والفنادق	٦٤٥٧	٧٦٧٣,٤	١١٢١٨,٥	١٣٥٨٠	١٤١٦٩,٩
الأنشطة العقارية	١٣٩٢٣	١٤٠٢٨,٧	١٤٥٧٣,٩	١٥٠٠٩,٤	١٥٥٧٧,٤
الملكية العقارية	٧٥٧٥	٧٥٨٤,٧	٧٧١٣,٦	٧٨٧١,٦	٨١٦٥,٥
خدمات الأعمال	٦٣٤٨	٦٤٤٤	٦٨٦٠,٣	٧١٣٧,٨	٧٤١١,٩
الحكومة العامة	٣٥٢٦٩,٣	٣٦١٢١,٦	٣٧٠٩٦,٩	٣٨٢٢٧,٦	٣٩٥٤٦
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١١٩٠٧,٨	١٢٢٧٤	١٢٨٤٥,٢	١٣٢٩٥	١٣٩٤١,٣
التعليم	٢٤٤٠	٢٥٨٤	٢٧٣٠	٢٨٨٤	٣٠١٣,٨
الصحة	٤٦٧٨,١	٤٨٥٧,٨	٥١٧٥,٣	٥٣٥٦,١	٥٥٩٦,٨
الخدمات الأخرى	٤٧٨٩,٧	٤٨٣٢,٢	٤٩٣٩,٩	٥٠٥٤,٩	٥٣٣٠,٧
الإجمالى العام	٣٥٤٥٦٣,٨	٣٦٥٥٤٧,٩	٣٨١٠٠١,٣	٣٩٨٥٢٨	٤٢٦١٤٩,٩
الاجمالى بدون الغاز الطبيعى والبترول الخام	٣٢٥٩٥٠,٨	٣٣٦١٠٣,٩	٣٥٠٨٦٣,٣	٣٦٨٢٢٥	٣٨٩٤١٢,٩

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

توزيع الاستثمارات قطاعياً
خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦
الزراعة والغابات والصيد	٩٥٩٣,٥	٦٤٠٣,٦	٧٥٥٩,٠	٧٤٢٠,٢	٨٠٤٣,٨
الاستخراجات	٦٢٩٨,٤	٨٦٧٠,٩	١٢٧٨١,٢	١٧٢٤٥,١	٢٦٢٦٦,٩٧
البترول	٢٢٢٣,٩	٣٣٤٤,٠	٤٣٧٢,١	٥٣٧١,٠	٨٣٥٤,٢
الغاز الطبيعى	٣٨١٠	٥٢٤٥,٢	٨٣٤٣,٦	١١٨٥٨,٧	١٧٩٠٢,٢
استخراجات أخرى	٢٦٤,٥	٨١,٧	٦٥,٥	١٥,٤	١٠,٦
الصناعات التحويلية	٧٧٨١,٦	٧٣١٩,٢	٥٩٧٩,٩	١٢٧٠٤,٢	١٤٥٠٤,٣
تكرير البترول	١١٣٠,٣	١٥٥٦,١	٢٠٠٠,٠	٧٠٩٧,٦	٥٠٧٠,٠
تحويلية أخرى	٦٦٥١,٣	٥٧٦٣,١	٣٩٧٩,٩	٥٦٠٦,٦	٩٤٣٤,٣
الكهرباء	٤٨٤٦,٧	٣٩١٠,٢	٧٣٤٨,٩	٧٩٥١,٠	٦٦٤٠,٨
المياه	١٠٥٦	١١٠٤,٦	١٣٤٠,١	١٦٠٠,٢	٢٨٢٠,٠
تشييد وبناء	١٩٠٩,٧	١٩٠٧,١	١٠٨٩,٢	١١٨٩,٣	٤١٣٥,٦
النقل والتخزين	٦٥٧٩,٦	٩٨٠١,٥	١٢٦٢٨,٢	١٢٥٥٠,٢	١٥٢١٠,٧
الاتصالات	٢١٣٢,٨	٣١٧٧,٢	٤٨٨٠,٠	٦٣١٠,٢	٧٢٢٦,٣
قناة السويس	٢٥٨,٥	٣٨٥,٥	٤٤١,٤	٣٠٥,٦	٣٣٧,٢
تجارة الجملة والتجزئة	١١١١,٧	٧٩١,٧	٧٢٠,٦	١١١٣,٧	١٥٤٣,٧
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٣٤٣,٥	٢٤٤,٦	٣٦١,٤	٦٩١,٥	٣٤٨,٤
التأمين والتأمينات الاجتماعية	٣٢,٩	٢٣,٤	١٧,٣	٣٨,٨	٤٨,٦
المطاعم والفنادق	٢٧٢٦,١	٢١٥٣,٢	٢٥٠١,٩	٢٧٤٠,٢	٣٢٤٥,٤
الأنشطة العقارية	٧٥٥٢,٦	٧٢٢٠,٥	٧٣٥٨,٤	٩٧٣٥,٦	١٠٦٠٩,٥
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١٥٢٨٧,٩	١٤٩٨٩,٩	١٤٥٤٨,٥	١٤٨٦٠,٦	١٤٧٥٩,٧
خدمات الأعمال	٣٦٩	٤٢٠,٥	٢٥٧,٢	٣٦٣,٥	٢٣٨,٠
الحكومة العامة	٧٠٦٦,٥	٦٢٢١,٦	٦٢٠٢,٧	٦٦٦٣,٩	٧١٧٢,٦
التعليم	٤٢٤٣,٣	٤٤١٩,٢	٣٩٠٠,٢	٣٤٥٨,٢	٣٧٠٤,٥
الصحة	٢٠٩٥,٤	٢٢٤٦,٦	٢٨١٩,٨	٣١٢٣,٧	٢٦٨٩,٨
الخدمات الأخرى	١٥١٣,٧	١٦٨٢,٠	١٣٦٨,٦	١٢٥١,٣	٩٥٤,٨
الإجمالى	٦٧٥١١,٥	٦٨١٠٣,١	٧٩٥٥٦	٩٦٤٥٦,٤	١١٥٧٤٠,٩

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

صدر عن سلسلة تقارير معلوماتية

عدد	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
١	مستوى معيشة الأسرة المصرية...هل تغير خلال السنوات العشر الماضية؟	يناير ٢٠٠٧
٢	هل تغير نمط الحيازة الزراعية فى مصر؟	فبراير ٢٠٠٧
٣	أنفلونزا الطيور وتداعياتها عالمياً ومحلياً	مارس ٢٠٠٧
٤	ملامح التبادل التجارى بين مصر والدول العربية	أبريل ٢٠٠٧
٥	هل أصبحت سوق الأوراق المالية أداة ذات تأثير فى الاقتصاد المصرى؟	مايو ٢٠٠٧
٦	هل تغيرت اتجاهات نتائج الثانوية العامة خلال السنوات الأخيرة ؟	يونيو ٢٠٠٧
٧	تطور الناتج المحلى الإجمالى خلال الخمس سنوات الماضية	يوليو ٢٠٠٧

حقوق الطبع © محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء - جمهورية مصر العربية

رقم الإيداع: ١٢٧٩٣/ ٢٠٠٧

ISSN: 1687 - 6385